

الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية

إن التغيرات الجوهرية التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة انعكست على كل مجالات الحياة الدولية المعاصرة، كتغير شكل الصراعات من صراعات دولية الى صراعات ذات طابع اجتماعي، وتغير طبيعة التهديدات الأمنية من تهديدات عسكرية الى تهديدات متنوعة ومعقدة تمس كل جوانب الحياة وتتجاوز الحدود السياسية للدول، وكل ذلك انعكس على أدوار المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث توسعت مهام بعضها إلى مجالات جديدة إضافة إلى أدوارها التي أنشئت من أجلها، في حين تحولت مهام منظمات أخرى بشكل شبه كلي إلى مجالات أصبحت ذات أولوية وفرضت نفسها، فقد ظهرت قضايا ومشاكل في السياسة الدولية فرضت على الفواعل الدولية وغير الدولية ضرورة تغيير سياساتها واهتماماتها تجاهها مثل قضايا حماية الأطفال والمدنيين في الصراعات والحروب وحماية حقوق المرأة والأقليات المضطهدة (حقوق الإنسان)، كذا قضايا حماية المياه والهواء من التلوث وحماية الثروة الحيوانية والطبيعية من التخريب وحماية البيئة والمناخ، إضافة إلى قضايا الفقر والمجاعة والاضطهاد السياسي والعنف الاجتماعي وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها.

الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان:

- **تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية:** تساهم المنظمات غير الحكومية في عمليات الإغاثة خلال النزاعات والصراعات، فهي تتمتع بقبول لدى الدول والحكومات والشعوب مما يسهل عملية دخولها إلى مناطق الصراعات وتقديم المساعدات الطبية والغذائية، فهي تتمتع بالمرونة والمصدقية والفاعلية نظرا لعدم ارتباطها بالعمل السياسي، واقتصارها على البعد الإنساني، مثل منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية وحركة مكافحة الجوع واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الإغاثة الإسلامية وغيرها.
- **المساهمة في عمليات بناء السلام:** لهذه المنظمات قبول كبير لدى الشعوب والحكومات مما جعلها تساهم في تطوير مشاريع وشراكات فعالة تساهم في عمليات بناء السلام في النزاعات العرقية والإثنية، كما تساهم في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية من خلال المساعدات الاجتماعية والمادية والنفسية للفئات المتضررة في هذه المجتمعات، والمساهمة في إعادة توطين اللاجئين والنازحين، وفتح ورشات عمل لإعادة المتضررين من الصراعات لحياتهم الطبيعية، مثل منظمة التضامن الدولي ومنظمة أوكسفام ومجموعة الأبحاث والمعلومات عن السلم والأمن وغيرها.

- **تطوير آليات الحماية الإنسانية:** تعمل على بناء شبكات تعاونية محلية وعالمية أخرى تجمعها قيم وأهداف مشتركة مثل المنظمات غير الحكومية الأخرى والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها، وذلك من أجل توسيع مجال عملها وإرساء قواعد الأمن الإنساني وحماية الأفراد من التهديدات الأمنية الجديدة، فتتعاون في مجال تبادل المعلومات وتسهيل نشاطها وغيرها. كما تتعاون في تقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد الأطراف المتورطة فيها¹، وكذا تقييم التكاليف الإنسانية الناتجة عن عمليات الانتهاكات والتخريب، كمنظمة الشفافية الدولية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومنظمة لومار لحماية اللاجئين وشبكة أنديميديا للمعلومات .
- **المساهمة في البناء المؤسسي:** تساهم أيضا في إعادة بناء المؤسسات في الدول التي تنتهي منها النزاعات، فتقدم مساعدات تتمثل في الإرشادات المدنية والنصائح المتعلقة بأحكام وقوانين الانتخابات، والبرامج التعليمية والتوعوية، والمساهمة في مراقبة الانتخابات وإنجاحها وحتى المصالحة الداخلية بين القوى المجتمعية في الصراع الاثني أو السياسي وغيرها من المساعدات التي تساهم في بناء مؤسسات صلبة للدول الناشئة أو التي تخرج من النزاعات، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي في الوطن الواحد (خاصة دور المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الديني) مثل اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها .
- **المساهمة في التنمية بالدول الضعيفة:** تساهم أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية في عمليات التنمية بالدول النامية فتقدم مساعدات في المجال التعليمي والغذائي والاقتصادي والزراعي وغيرها من مجالات التنمية الشاملة، ومن بين تلك المنظمات الوكالة العالمية للتنمية والمساعدات الإنسانية وكالة المساعدة في التعاون التقني والتنمية الصندوق العالمي للطبيعة وغيرها.

الأدوار الجديدة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية البيئة:

بفعل النهضة الصناعية وكثافة النشاط الصناعي والتقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة، أضحت البيئة تعاني من مشاكل معقدة بأنواع من التلوث والتخريب واستنفاد طاقتها والإخلال بتوازنها الطبيعي من خلال الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية ونواتج المصانع²، ولذلك أصبحت قضايا البيئة من أهم اهتمامات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث

1 ابراهيم وسام نعمت، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 05، 2009، ص 290.

2 قويدر شعشوع، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2014/2013، ص 81.

جاء في إعلان ستوكهولم 1972 " على الدول أن تكفل قيام المنظمات الدولية بدور المنسق وفعال ونشط من أجل حماية البيئة وتحسينها"، وتضاعف دورها بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ساهمت المنظمات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة من خلال عدة أدوار قامت بها أهمها:

- المساهمة في تعزيز الحماية القانونية للبيئة من خلال دعم قوانين البيئة والتشجيع على الالتزام بها، والعمل على ترسيخ فكرة تحمل المسؤولية لدى الدول وربط جهود تحسين البيئة بالتنمية فهي شرط نجاح التنمية حيث اعتبرت نفسها طرف أساسي في التنمية المستدامة للبيئة، والمساهمة في إنشاء أجهزة تتكفل بمتابعة تنفيذ قوانين البيئة مثل إنشاء برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، الذي يعمل على دعم التعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة وتقييم اثر السياسات الوطنية والدولية البيئية.
- إجراء الدراسات والأبحاث وإصدار المعايير اللازمة والمناسبة لحماية البيئة، ثم إصدار التوصيات والقرارات واللوائح للعمل على تنفيذ نتائج دراسات حماية البيئة.
- المساهمة في تجسيد التنوع البيئي، وذلك من خلال البحث عن ظروف الزراعة والاستقرار في السوق العالمية للمنتجات الزراعية ودراسة مصادر المياه والتربة، والعمل على رفع مستوى سكان الريف وتزويدهم بالخبراء والإحصائيات، ومواجهة ظاهرة التصحر والحفاظ على الغابات، وفي هذا المجال تعتبر منظمة الأغذية الزراعية أهم منظمة دولية ساهمت في هذا المجال، الى جانب منظمة السلام الأخضر غير الحكومية.
- حماية الموارد والثروات البيئية واستعمالها عقلانيا، وساهمت في ذلك المنظمة العالمية للتجارة بشكل مهم حيث عملت على حماية صحة الإنسان والحيوان والنباتات والموارد غير المتجددة (م 20)، وذلك عن طريق السماح للدول بفرض الرسوم الجمركية كاستثناء من أجل حماية البيئة، كما أدرجت في نصها التأسيسي أن التنمية المستدامة مرتبطة بالحفاظ على البيئة.
- المساهمة في تشكيل الوعي البيئي على مستوى الهيئات الدولية للتنمية المستدامة خاصة من طرف بعض المنظمات غير الحكومية على غرار الصندوق الدولي للطبيعة ومنظمة الطاقة الزرقاء.
- مراقبة الدول على تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة، حيث تتابع مثلا شبكة عمل المناخ (RAC) عن قرب تنفيذ اتفاقيات بروتوكول طوكيو (كيوتو 2009) حول التغير المناخي وتقديم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري.

الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو):

تأسست هذه المنظمة في إطار الحرب الباردة كحلف دفاعي ضد المد الشيوعي وضد حلف وارسو، وذلك وفق ميثاق بروكسل 1945/03/17،³ وضم ما يعرف باتحاد الدول الديمقراطية (فرنسا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، إنجلترا) ثم توسع لدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كندا، إيطاليا، النرويج، البرتغال، أيسلندا، وتمثلت مبادئه وأهدافه آنذاك في الأمن والدفاع الجماعي للدول الأعضاء، وتنمية العلاقات السلمية وفض النزاعات بالطرق السلمية.

أما بعد نهاية الحرب الباردة فقد قام الحلف بتكليف وتجديد أدواره وأهدافه، وخلق أجندة أمنية جديدة، حيث تحول من تطبيق مفهوم الدفاع الجماعي الى تطبيق مفهوم الأمن الجماعي، فانقل من الدفاع عن الدول الأعضاء من الاعتداءات الخارجية الى حماية المصالح الأمنية والاقتصادية الإستراتيجية للدول الأعضاء داخل وخارج الإقليم الجغرافي للمنظمة، فتوسع مجال تدخله الى دول الجوار لحماية مصالح أعضائه، وأصبح الطابع البراغماتي يطبع تصور الحلف ومهامه.

بعد قمة قادة الحلف في روما 1991 توجه اهتمامه نحو الأمن في المتوسط، حيث ناقش مختلف التهديدات الأمنية المعقدة التي تصب في إطار الأمن الناعم (كالهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة البشر) على أساس أنها قادمة من الجنوب، ثم أكد ذلك في الاجتماع الوزاري ببروكسل 1994 وقمة واشنطن 1999، حيث اعتبر أن أمن الحلف والأمن الأوروبي عموما مرتبط بالأمن في جنوب المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، ومنه أصبحت المنطقة العربية تحت مظلة الحلف الأمنية (في المجال السياسي والعسكري للحلف). فصارت منطقة المتوسط في ظل السياسة الجديدة للحلف امتداد استراتيجي لأمن أوروبا والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي "أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط".⁴ لذلك قام الحلف بتعميق الحوار السياسي ودعم العمل المشترك بين القوات المسلحة للحلف ودول جنوب المتوسط، ومن جهة ثانية تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف لتبديد المخاوف وبناء الثقة مع الشركاء المتوسطيين، مثل كلية الحلف في روما وقواعد (أوبرمارغير) بألمانيا و(ستارارغير) بالنرويج، وهذه السياسة الأطلسية تقوم على مجموعة من الأهداف لخصها بابلو بينافيديس اورغاز Pablo Benavides Orgaz

³ Ian Shapiro, Adam Tooze, **Basic Documents in World Politics – Charter of The North Atlantic Treaty Organization**, Yale University Press, 2018.

⁴ Mustapha Benchenane , “ **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L’algerie ?** ” , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d’etudes de strategie globale , 2001 , p 05 .

في تعميق الحوار السياسي، مكافحة الإرهاب، إصلاح الدفاع، والعمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف.⁵

أما قمة براغ سنة 2002 والتي جاءت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد شكلت مؤتمر تأسيسي جديد للحلف، حيث تبنى بموجبها **مقاربة الحرب الوقائية** القائمة على الأبعاد السياسية والجيوسياسية في الحرب على الإرهاب، وقام بتفعيل **المادة الخامسة** المتعلقة **بالدفاع المشترك**.⁶ وأطلق الحلف في إطارها مبادرة **المسعى النشط** - كسياسة جديدة في حوض المتوسط، تجسدت من خلال العديد من العمليات، خاصة **التعاون المكثف في مجال الاستخبارات**، وحماية عمليات الشحن والنقل البحري، ومراقبة وتأمين الموانئ والممرات البحرية من التهديدات الإرهابية المحتملة،⁷ ونشر قوات بحرية دائمة في الشرق الأوسط، والأهم من كل ذلك الاستعداد لنشر **نظم الإنذار المبكر المحمولة جواً AEW-C** (وهو رادار محمول جواً على الطائرات يقوم بالكشف على الطائرات والسفن والمركبات على مسافات بعيدة، ويقوم أيضاً بتوجيه المقاتلات والطائرات التابعة للحلف للهجوم على الأهداف)، كما ضاعف الحلف من العمل والتعاون الاستخباراتي، ودعم وتجهيز الوحدات العسكرية البحرية وتوفير الدعم المباشر لمحاربة الإرهاب، وتدعم الحلف أيضاً بإنشاء قوات رد سريع سنة 2006 لتحقيق نفس هذه الأهداف.

واستمر الحلف في تدعيم نفس السياسة بوسائل مختلفة، حيث أصبح نشاطه في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة 2010 يكاد ينحصر في اتجاهين:

- 1- **أمن ضد التهديدات الإرهابية**: فقد واصل الحلف جهوده في تطوير التعاون في مكافحة الإرهاب، وجعل كل إمكانات الحلف جاهزة ومستعدة للتحرك ضد أي تهديد إرهابي.
- 2- **أمن الطاقة (النفط)**: حماية طرق ووسائل الإمداد بالطاقة لكل دول الحلف (خاصة الدول الكبرى)، والتدخل في حل الأزمات التي تحدث خارج أراضي الحلف ولكنها تمس بطرق مباشرة أو غير مباشرة بأمنه في الطاقة، وخير دليل على ذلك التدخل الفرنسي في ليبيا سنة 2011.

أهم المهمات التي تدخل فيها الحلف:

⁵ كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص 83.

⁶ NATO , **The North Atlantic Treaty** , Washington D.C. , 1949, at:

<http://www.nato.int/docu/basicxt/treaty.html> 25/10/2020

⁷ Roberto Casaretti , “ **Combating Terrorism in the Mediterranean** ” , at :

<http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html> 26/10/2020

- ضرب القوات الصربية وفق القرارات الأممية (713، 757، 787، 816، 781)، ومنع وصول الأسلحة إلى يوغسلافيا (تنفيذ عقوبات شاملة، تفتيش السفن ...)، التعاون والتنسيق مع اتحاد أوروبا الغربية من خلال عمليات المراقب البحري Maritime Monitor ثم الحارس البحري Maritime Guard من 1992 إلى 1994،⁸
- توسيع الاهتمامات الأمنية لمناطق الجوار الأوربي خاصة منطقة المتوسط (جنوب المتوسط) من خلال التعاون الأمني والسياسي مع مجموعة من الدول كالجائز ومصر والمغرب وتونس الأردن وإسرائيل، ومنحهم صفة شركاء. مع دعوتها لحضور اجتماعات المؤتمر المستقبلية والمشاركة فيها في كل ما يتعلق بالأمن التعاون في المنطقة، كما تقرر أن ينظم المؤتمر ندوات شرق أوسطية حول مواضيع أخرى في مجالات مختلفة كالاقتصاد والبيئة والواقع الديمغرافي.⁹
- وتنفيذ عمليات المراقبة الجوية (منع تحليق الطيران العسكري) وكانت أول عملية في هذا الإطار للحلف، حيث منع الطيران من التحليق على البوسنة (إسقاط أربع طائرات صربية من طرف الطيران الأمريكي)، حيث كان هذا أول اشتباك عسكري جوي لقوات الحلف منذ تأسيسه، ثم قصف مواقع صربية من طرف طائرات الحلف في 10 و11 أفريل 1994.
- ضرب القوات الصربية من جديد اثر قيامها بعمليات التطهير العرقي ضد الألبان في 1998 و 1999، وعدم استجابتها للقرارات الأممية، فقام الحلف على إثرها بتنفيذ عمليات عسكرية جوية ضد الأهداف العسكرية الصربية في مارس - جوان 1999.
- النجاح في تقليص ترسانة الأسلحة في أوروبا خاصة في مناطق الصراعات، فقد تم في الفترة من 2001 إلى 2006 تدمير حوالي 6.4 مليون قطعة سلاح صغير، وذلك بعد الاتفاق على وثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW)، كان أغلبها في دول أوروبا الشرقية.¹⁰
- في 2001/08/22 نفذ الحلف عملية الحصاد الأساسي في مقدونيا (إرسال قوات مكونة من 3500 جندي) وتم على إثرها نزع السلاح للفرق المتصارعة.

⁸ لخميسي شيببي، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص ص 130، 131.

⁹ سيغرد بولينجر، "مشروع النظام الأمني الأوروبي وانعكاساته على الأمن العربي"، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، نظم بتاريخ: 25/27-01-1994، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994 ص ص 156، 157.

¹⁰ زدزسلاف لانتشوفسكي، "الحد من التسلح التقليدي"، الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص ص 758-760.

- التدخل في أفغانستان سنة 2001 من أجل حماية مصالح دوله المتعلقة بالنفط، وذلك بذريعة الحرب على الإرهاب.
 - التدخل في دارفور وتقديم مساعدات لقوات مجلس السلم والأمن الإفريقي.
 - التدخل في ليبيا سنة 2011 من خلال القوات الفرنسية لحماية مصالحها النفطية.
- رغم أن معظم هذه التدخلات التي نفذها الحلف داخل أوروبا كانت ناجحة الى حد ما، غير أنه فشل فشلا ذريعا في التدخلات التي نفذها خارج الحدود الجغرافية لدوله الأعضاء ولعل أبرزها التدخل في أفغانستان سنة 2001،¹¹ وليبيا سنة 2011، حيث أن الوضع الأمني فيهما أصبح أكثر تعقيداً بعد التدخل، وأصبحت الدولتين من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للإرهاب في السنوات الأخيرة، فقد أثبت الحلف بأنه غير قادر على إتمام المهمات التي بدأها وفشل فيها، وقد يعود ذلك حسب البعض الى مجموعة الإرهاسات والمشاكل التي يعاني منها الحلف، وعلى رأسها ضعف إمكانيات الحلف المشتركة مقارنة بالمساهمة الأمريكية الكبيرة، والتي جعلت من نشاطه وفاعليته مرتبطة بما تقررره الولايات المتحدة، كما أن الحلف يعاني من صعوبات كبيرة في تحديد الأولويات الاستراتيجية لنشاطه، وذلك نتيجة انخفاض نسبة المخاطر المشتركة خاصة بالنسبة للدول الكبرى (باستثناء الارهاب)، ومنه اتساع الفجوة في تحديد الأولويات التي يعمل عليها الحلف (مشكلة ترتيب الأجندة الأمنية للحلف).

¹¹ Douglas Lute, Nicholas Burns, NATO at Seventy An Alliance in Crisis, Belfer Center For Science International Affairs – Harvard Kennedy School, February 2019.